الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/53

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 November 2014
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
متابعة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام للقرن ٢١“

بيان مقدَّم من المجلس الدولي للمرأة والمجلس الوطني للمرأة في الولايات المتحدة والاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الأوكرانية، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يتم تعميمه عملاً بالفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

090115 020115 14-64854X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

إن المجلس الدولي للمرأة والمجلس الوطني للمرأة في الولايات المتحدة والاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الأوكرانية، وهي منظمات غير حكومية تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تعتقد أن هناك حاجة، بعد مضي عشرين عاماً على المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين، إلى اتخاذ تدابير أشد قوة لحماية حقوق الإنسان للمرأة والفتاة من العنف وإلى التصدي لانعدام المساواة في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي.

وتلاحظ هذه المنظمات بارتياح ما تحقق من تقدم مشهود في القضاء على الفقر وفي تمكين المرأة من الحصول على الصحة والتعليم منذ المؤتمر العالمي الرابع. غير أن انتهاك حقوق الإنسان للنساء والفتيات لا يزال مستمراً في مختلف أنحاء العالم. ولا يزال كثير من النساء والفتيات يجبرن على الزواج المبكر ويتاجر بهن جنسياً أو يجري بيعهن على سبيل الرشوة أو يستخدمن في سياق استغلال الأطفال في المواد الإباحية عن طريق الإنترنت. ويدين المجلس بصورة خاصة الجماعات الإرهابية التي تعمل ناشطة على وقف تعليم البنات وإجبارهن على حياة العبودية وعلى الزواج المبكر. ويحث المجلس الدولي للمرأة الأمم المتحدة على مضاعفة الضغوط على الدول لإنهاء جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، فهذا العنف يشكل انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان الخاصة بهن.

كما يساور هذه المنظمات القلق إزاء محنة النساء اللاجئات اللاتي لا يمنحن مركزاً قانونياً ويجبرن على العودة إلى بلادهن حيث يواجهن الاضطهاد بل وحتى الموت. وإننا نحث الحكومات بقوة على منح صفة اللاجئ للنساء والفتيات اللاتي يعبرن الحدود التماساً للغذاء والنجاة.

وتحث المنظمات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الالتزام بالاتفاقات الدولية التي تحمي المرأة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الخاصة بها، بما في ذلك الحماية من جميع أشكال التمييز والعنف. كما ينبغي على الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير قوية للقضاء على استغلال الأطفال في المواد الإباحية على الإنترنت. ولا يمكن لحكومة لوحدها أن تضع حداً لهذه الأنشطة المخافة للقانون فهذا لا يمكن أن يتحقق إلا على يد الدول مجتمعة. يجب على جميع الدول أن تتحد للقضاء على تلك الممارسات الضارة.

إعطاء المرأة حصة ٤٠ في المائة في مجالس إدارة الشركات

تعتقد المنظمات أن على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتخذ التدابير لتوسيع نطاق مشاركة المرأة في مناصب اتخاذ القرار لتصل نسبتها في هذه المناصب إلى ٤٠ في المائة.

وإننا لنهنئ الاتحاد الأوروبي على اعتماد حصة ٤٠ في المائة على الأقل للمرأة في مجالس إدارة الشركات الكبيرة في عام ٢٠١٣. ونحث الأمم المتحدة على الإشارة على البلدان في مناطق العالم الأخرى باتخاذ تدبير مماثل. فمساهمة المرأة على قدم المساواة في مجالس إدارة الشركات سيزيد من أرباح الشركات وسيقدم قدوة تحتذى للنساء المشاركات في الأنشطة الاقتصادية. ومن شأن إطلاق الإمكانات الاقتصادية للمرأة أن يرفع من الأداء الاقتصادي للمجتمعات والدول والعالم ككل.

وينبغي الاستمرار في تمكين المرأة من خلال المشاركة في اتخاذ القرار السياسي إلى أن نصل إلى نسبة ٤٠ في المائة في معظم بلدان العالم. وينبغي أن تشير الأمم المتحدة على الحكومات ببلوغ نسبة ٤٠ في المائة لتمثيل المرأة في الحكومات المحلية والمركزية وكذلك في الوفود الوطنية في المؤتمرات الدولية.